



## الفهرس

|   |    |
|---|----|
| I. انتخابات في سياق استثنائي                            | 3  |
| II. مستجدات قانونية وتنظيمية لانتخابات 2021             | 4  |
| III. الهيئة الناخبة والمرشحون                           | 5  |
| IV. اعتماد ملاحظي وملاحظات الانتخابات                   | 6  |
| V. ملاحظات أولية لاستحقاقات 8 شتنبر 2021                | 7  |
| 1. تدبير الحملة الانتخابية في سياق الطوارئ الصحية       | 7  |
| VI. ملاحظات أولية ميدانية للانتخابات 8 شتنبر            | 9  |
| 1. الملاحظة الموضوعاتية                                 | 9  |
| 2. ملاحظات ميدانية حول الحملة الانتخابية                | 11 |
| 3. ملاحظات أولية الحملة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي | 16 |
| 4. ملاحظات أولية لمقالات الصحافة الوطنية                | 18 |
| 5. ملاحظة مواطنة  | 19 |
| 6. ملاحظة الداعين لمقاطعة الانتخابات                    | 21 |
| 7. ملاحظة يوم الاقتراع                                  | 23 |
| VII. خلاصات أولية عامة                                  | 25 |

## الملاحظة المستقلة والمحايمة للانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية 2021

يقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان تصريحاً حول ملاحظاته الأولية لاستحقاقات 8 شتنبر التي قام بها في الجهات الاثني عشر وذلك:

- بناء على الفصل 161 من الدستور الذي ينص "المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة وطنية تعددية ومستقلة، تتولى النظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، وبضمان ممارستها الكاملة، والنهوض بها وبصيانة كرامة وحقوق وحرريات المواطنين والمواطنات، أفراداً وجماعات، وذلك في نطاق الحرص التام على احترام المرجعيات الوطنية والكونية في هذا المجال"؛
- طبقاً للفصل 33 من قانون المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي ينص على "يؤهل المجلس للقيام بالملاحظة المستقلة والمحايمة للانتخابات" كما يتولى طبقاً لأحكام القانون 11-30 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايمة للانتخابات رئاسة اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات وكتابتها".

### I. انتخابات في سياق استثنائي

- يتسم بضغط تحولات مجتمعية عميقة، وأخرى ناشئة مرتبطة بالآثار الناجمة عن التداعيات الكبيرة لكوفيد 19 وما نجم عنها من أضرار ومخلفات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتراجع مبدأ التضامن والتعاون الدولي للحد من ثقل الجائحة، حيث أعادت جائحة كوفيد 19 وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية أولوية موضوع البيئة والاستدامة، وفرضت على العالم تكيف نموذج التنموي مع الحاجة الملحة إلى رفع الضغط المتزايد على كوكب الأرض واحترام التوازنات البيئية والمناخية، فإنها من جهة أخرى نهت العالم بمختلف خياراته الاقتصادية إلى ضرورة الحرص على بناء وهندسة السياسات العمومية في ضوء متطلبات حقوق الإنسان، القائمة على العدل والإنصاف والمساواة واحترام حقوق الأجيال القادمة؛
- اختار المغرب في هذه الظرفية الاستثنائية الغير مسبوقه عدم تأجيل الانتخابات كما قررت بعض الدول. والذي فرض على السلطات العمومية وكل الفاعلين تحدياً مزدوجاً يتجلى في أهمية الحفاظ على انتظام العملية الانتخابية وتكييفها مع السياق الاستثنائي للجائحة وضرورة حماية الصحة العامة من جهة، والحيلولة دون أن تؤدي مختلف محطات الدورة الانتخابية (استعدادات ما قبل الحملة الانتخابية، الحملة والتجمعات المرتبطة بها، يوم الاقتراع وإعلان النتائج) إلى انتشار الفيروس وتدهور الوضعية

## الملاحظة المستقلة والمحايمة للانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية 2021

الوبائية من جهة أخرى. ولعلها المرة الأولى التي تجد فيها السلطات العمومية والمدافعون عن حقوق الانسان وآليات الديمقراطية وحكم القانون أنفسهم مطالبين بالبحث عن صيغ لتنظيم العملية الانتخابية القادرة على تحقيق نوع من التوازن بين حماية الحقوق السياسية والمدنية باعتبار الانتخابات أحد أهم أشكال ممارستها والحفاظ على الحق في الصحة والحق في الحياة اللذان يتهددهما خطر تفشي الجائحة؛

- كما يتميز السياق العام لهذه الاستحقاقات كذلك بالالتزام هيئات سياسية ونقابية بتنفيذ الميثاق الوطني للتنمية الذي تم صياغته بناء على مقارنة تشاركية مع الفاعلين والذي يعتبر إحدى أهم توصيات تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد.

## II. مستجدات قانونية وتنظيمية للانتخابات 2021

- تجري الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2021 ضمن إطار قانوني عرف مجموعة من التغييرات مقارنة بالانتخابات السابقة لسنتي 2015 و2016. فإلى جانب تنظيم ثلاثة استحقاقات في يوم واحد لأول مرة في تاريخ الانتخابات بالمغرب، يتميز الإطار القانوني لتنظيم انتخابات 2021 بتوسيع حالات التنافي لتشمل الجمع بين عضوية مجلس النواب ورئاسة الجماعات التي يفوق عدد سكانها 300 ألف نسمة. كما يتميز برفع عدد السكان المطلوب لاعتماد الاقتراع باللائحة في الجماعات من 35 ألف إلى 50 ألف نسمة. ويسجل المجلس كذلك تغيير القاسم الانتخابي المعتمد في توزيع مقاعد مجلس النواب، حيث أصبح يحتسب انطلاقاً من قسمة عدد الناخبين المقيدين في كل دائرة انتخابية، بدل عدد الأصوات المعبر عنها، مع إلغاء عتبة 3% من الأصوات كشرط لمشاركة اللوائح في توزيع المقاعد، وهي التعديلات التي أكدت المحكمة الدستورية عدم مخالفتها للدستور. وقد كان المجلس قد تابع الجدل الدستوري والقانوني والسياسي الذي رافق هذه التعديلات، ويؤكد على أهمية النقاش العمومي في تعزيز شروط استقرار القوانين الانتخابية وتكريس الخيار الديمقراطي ببلادنا؛
- أما فيما يتعلق بتمثيلية المرأة فإن المنظومة القانونية للانتخابات شهدت إقرار آليات جديدة لتعزيز حضور النساء في المؤسسات المنتخبة، أبرزها:

- استبدال اللائحة الوطنية والخاصة بالانتخابات التشريعية والتي كانت تخصص الثلثين للنساء والثلث لفئة الشباب بلوائح جموية خاصة بالنساء، حيث تم توزيع المقاعد التسعون لللائحة الوطنية على الجهات الاثني عشر حسب الوزن الديمغرافي لكل جهة؛

## الملاحظة المستقلة والمحيدة للانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية 2021

- رفع عدد المقاعد المخصصة للنساء في الجماعات الخاضعة لنظام الاقتراع الفردي من أربعة إلى خمسة مقاعد في كل جماعة. أما بالنسبة للجماعات الخاضعة للاقتراع باللائحة فقد تم تخصيص ثمانية مقاعد للجماعات التي لا يتجاوز عدد سكانها 100 ألف نسمة، مقابل 10 مقاعد للجماعات التي يفوق عدد سكانها 100 ألف نسمة. أما فيما يخص الجماعات المقسمة إلى مقاطعات فقد تم تخصيص أربعة مقاعد للنساء في كل مجلس مقاطعة، في حين تمثل المقاطعات في مجالي الجماعات بثلاثة مقاعد خاصة بالنساء عن كل مقاطعة من المقاطعات التي تتشكل منها الجماعة.

● أما فيما يخص تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية، فبالإضافة الى الموارد الذاتية للأحزاب فقد سمح تعديل القانون التنظيمي للأحزاب السياسية بتعزيز دعم الدولة للأحزاب، والذي تم تحديده في مبلغ 160 مليون درهم بالنسبة لانتخابات مجلس النواب، 100 مليون درهم للانتخابات الجماعية، و80 مليون درهم للانتخابات الجهوية. وعلاقة بالموضوع نفسه أخذ المجلس علماً بالمراسلة التي وجهتها السلطات العمومية للأحزاب السياسية والتي تقضي بضرورة فتح وكلاء اللوائح لحساب بنكي خاص بالحملة الانتخابية، وذلك في إطار القرارات المشتركة بين وزارات الداخلية، العدل والمالية، والمتعلقة بتحديد الوثائق المستندات المثبتة لنفقات الاحزاب السياسية.

### .III. الهيئة الناخبة والمرشحون

- بناء على حصر اللوائح الانتخابية العامة في 30 يوليوز 2021، بلغ عدد المسجلين ما مجموعه 17.983.490 مقابل 15.702.529 في انتخابات 2016؛
- ينص القانون على أن تقديم الطلبات للقيد في اللوائح الانتخابية للجماعة أو المقاطعة يتم بناء على الإقامة الفعلية والمتصلة لمدة لا تقل عن 3 أشهر على الأقل من تاريخ إيداع الطلب. أما بالنسبة للمغاربة المولودين في المغرب والمقيمين خارجه فلهم أن يقدموا طلبات قيدهم في لائحة الجماعة أو المقاطعة التي ولدوا فيها أو التي ولد فيها الأب أو الجد والتي يتوفرون فيها على أملاك أو نشاط مهني أو تجاري أو التي قيد في لوائحها أحد الوالدين أو الزوج أو الزوجة حسب الحالة؛
- عرفت الانتخابات التشريعية مشاركة 31 حزبا سياسيا، أربعة منها قامت بتغطية 100% من الدوائر وهي حزب العدالة والتنمية، التجمع الوطني للأحرار، حزب الاستقلال وحزب الاصلالة والمعاصرة؛

## الملاحظة المستقلة والمحيدة للانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية 2021

- بلغ عدد اللوائح 1704 منها 1472 لأئحة محلية تضم 5046 مرشحا اي بمعدل 17 مرشحا عن كل مقعد، وزيادة 304 مرشحا عن انتخابات 2017. أما عدد اللوائح المقدمة برسم الدوائر الجهوية فقد بلغ 232 لأئحة تضم 1769 مرشحة ومرشح بمعدل 20 مرشح لكل مقعد؛
- حسب المعطيات الأولية التي تم استقاؤها من طرف المجلس الوطني لحقوق الانسان فقد ترشح حوالي 120 مواطن ومواطنة في وضعية إعاقة من بينهم وكلاء اللوائح ب7 أحزاب سياسية وتهم التشريعية والجهوية والجماعية.

### IV. اعتماد ملاحظي وملاحظات الانتخابات

- تلقت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي وملاحظات الانتخابات 74 طلبا للاعتماد من طرف هيئات وطنية ودولية وقامت بدراستها وفق معايير دقيقة ومحددة تركز بالأساس على الأهلية القانونية للهيئة صاحبة الطلب، وخبرتها في مجال ملاحظة الانتخابات ونشر ثقافة حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية والمواطنة، إضافة إلى استيفاء الملاحظين/ت للشروط المنصوص عليها في القانون 11-30 بالنسبة للهيئات الوطنية؛
- درست اللجنة 63 طلبا للجمعيات الوطنية 10 منها لم تستوف الشروط المطلوبة واعتمدت 44 جمعية غير حكومية. كما درست 20 طلبا لهيئات دولية تم اعتماد 19 منها بما مجموعه 152 ملاحظ من بينهم 71 ملاحظة؛
- بلغ العدد الإجمالي للملاحظين الوطنيين الذين تم اعتمادهم 4323 ملاحظا وملاحظة بينما كان عدد الملاحظين في انتخابات 2016 حوالي 3953، واعتمدت اللجنة 568 ملاحظ (ة) من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والذي كان قد اعتمد 412 خلال الانتخابات السابقة؛
- تم سحب 29 اعتماد، منها 9 بناء على طلبهم (بدواعي الترشح للانتخابات، او للإصابة بكوفيد-19، أو للرغبة في الانخراط في الحملة الانتخابية، أو لأسباب شخصية أخرى) 20 بناء على شكاوى مسجلة في حقهم، تحققت اللجنة من مخالفتهم لالتزاماتهم في مجال الملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات؛
- ارتفع عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة ما بين استحقاقات 2016 و2021 من 31 الى 44 والدولية من 16 الى 19 وذلك رغم ظروف الجائحة؛
- وتعكس هذه القرارات اهتمام الفاعلين المدنيين بملاحظة الانتخابات، من باب الرغبة في المشاركة في الملاحظة المحايدة والمستقلة، بحيث يتم التمييز، ذاتيا، بين توفر شروطها أو انتقائها.

## V. ملاحظات أولية لاستحقاقات 8 شتنبر 2021

اعتمد المجلس خمس معايير (جماعة: حضرية/قروية/الأحيوية/اسمية/مقاطعة؛ عدد سكان الجماعة؛ نسبة التصويت في الانتخابات السابقة؛ نسبة الفقر؛ نسبة الحرمان من التعليم) لتحديد مجال ملاحظته للانتخابات 8 شتنبر 2021 من طرف 568 ملاحظ (ة). والتي توزعت بين المجال الحضري والقروي آخذا بعين الاعتبار عدد الساكنة ونسبة المشاركة في الانتخابات السابقة ما بين أعلى نسبة واخفضها ونسبة الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحرمان من التعليم. وتوزعت ملاحظة المجلس على 100% من العمالات والأقاليم، وأزيد من 39% من الجماعات الترابية (ما بين 36% من الجماعات بالعالم القروي، و64% بالعالم الحضري). وقام بتغطية ما يناهز 4.7% من كاتب التصويت (بينما المعايير الدولية توصي ب 3% كحد أدنى).

وبالإضافة إلى تتبعه ودراسته للإطار القانوني المؤطر للعمليات الانتخابية، وتحليله للمعطيات بخصوص الترشيحات، وضع المجلس الوطني لحقوق الانسان 18 نوعا من الاستمارات يعيها ملاحظيا آنيا عبر تطبيق الكتروني طور له هذه الغاية ويمكن من التتبع اللحظي للنتائج. وتتوزع أنواع الاستمارات إلى 3 أقسام: استمارات ملاحظة الحملة الانتخابية، ميدانيا وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، استمارات ملاحظة سير يوم الاقتراع، واستمارات موضوعاتية ونوعية تتم محاور انشغالات المجلس: مشاركة النساء، ملاحظة اللوائح الجهوية الخاصة بالانتخابات التشريعية، مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة، مشاركة الشباب، مساهمة جمعيات المجتمع المدني، مشاركة المغاربة المقيمين بالخارج والأجانب المقيمين بالمغرب، المشاركة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، استعمال الأحزاب المرشحين لوسائل التواصل الاجتماعي، تتبع المنشورات الصحفية. واستعان المجلس بتطبيق خاص بتقنية "الاستماع" (Listening) لمواقع التواصل الاجتماعي قصد رصد مشاركة المواطنين والمواطنات بخصوص الانتخابات، ما مكن المجلس من ملاحظة "المشاركة المواطنة".

كما اعتمد المجلس على تحليل 3144 استمارة خاصة بالحملة الانتخابية، و6446 استمارة موضوعاتية ونوعية، و1092 استمارة خاصة بيوم الاقتراع (عدد الاستمارات ليس نهائيا، وتم حصره على الساعة 10 من مساء يوم 8 شتنبر)، ومن استخراج المعطيات الخاصة بتتبع شبكات التواصل الاجتماعي وتحليل المواد الصحفية المسجلة من طرف فرق المجلس، يسجل المجلس الملاحظات التالية:

### 1. تدبير الحملة الانتخابية في سياق الطوارئ الصحية

- لجأت السلطات العمومية إلى فرض مجموعة من القيود في مختلف مراحل العملية الانتخابية، وخاصة خلال الحملات والتي تشكل الحلقة الأساسية في التواصل والتفاعل بين المرشحين والناخبين. إن تنظيم

## الملاحظة المستقلة والمحايمة للانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية 2021

الحملة الانتخابية في سياق الجائحة، واعتبارا لقرار الحكومة تمديد حالة الطوارئ الصحية إلى غاية 10 شتنبر 2021 يجعل تطبيق مقتضيات القانونية ذات الصلة خاضعا للسلطة التقديرية للحكومة، وذلك بناء على مقتضيات المادة الثالثة من المرسوم بقانون 2.20.292 المتعلق بأحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، والمادتين الثانية (الفقرة الثالثة) والثالثة من المرسوم رقم 2.20293 بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا-كوفيد 19؛

● وتتيح المادة الرابعة للعهد الدولي لحقوق المدينة والسياسية للدول إمكانية تقييد بعض الحقوق والحريات في حالات الطوارئ الاستثنائية وفق شروط معينة؛

● استحضرت المجلس لتجارب 51 دولة نظمت انتخابات في سياق الجائحة سنة 2020، فيما يخص تديرها للحملات الانتخابية، فإن المجلس يعتبر أن القيود التي فرضتها السلطات العمومية على الحملات الانتخابية تستجيب لمعيار الضرورة. كما أنها تبقى ذات أساس شرعي من حيث الموضوع وتدخل ضمن الصلاحيات التي أناطها القانون بالحكومة لتدبير حالة الطوارئ الصحية، وخاصة على ضوء المادة الثالثة من المرسوم بقانون المشار إليه تنص صراحة على أن الحكومة تقوم، على الرغم من جميع الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، باتخاذ جميع التدابير اللازمة التي تقتضيها هذه الحالة؛

● اطع المجلس على معطيات تفيد بانعقاد اجتماع بين وزارة الداخلية والأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات حددت فيه الوزارة القيود التي ستفرض على الحملات الانتخابية والتي يفرضها احترام التدابير الاحترازية للوقاية من وباء كورونا. كما قامت الوزارة بإرسال مذكرة للسلطات المحلية لتطبيق هذه القيود؛

● يؤكد المجلس أن القيود التي تحد من الحقوق والحريات والتي تفرضها حالة الطوارئ الصحية ينبغي أن تكون مطابقة للمادة الثالثة من المرسوم بقانون 2.20.292 المتعلق بأحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها والتي تنص على أن الحكومة تتخذ التدابير الاستثنائية بموجب مراسيم ومقررات تنظيمية وإدارية، أو بواسطة مناشير وبلاغات.

## VI. ملاحظات أولية ميدانية للانتخابات 8 شتبر

### 1. الملاحظة الموضوعاتية

اعتمد المجلس على منظومة حقوق الإنسان في قراءته لبرامج الأحزاب بشكل عام، مع التركيز على حقوق المرأة، انسجاما مع خطة عمله للنهوض بالمنافسة، إضافة إلى رصد حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة على 6446 استمارة موضوعاتية، على ذلك يمكن الوقوف عند الخلاصات الأولية التالية:

#### أ. برامج الأحزاب السياسية

- وجه المجلس الوطني لحقوق الإنسان مراسلات إلى جميع الأحزاب السياسية بمناسبة الاستحقاقات الانتخابية ل 8 شتبر 2021، لإمداده بنسخ من برامج الأحزاب الوطنية، بينما لم يتحصل إلا على 11 برنامجا حزبيا، منها 5 أحزاب في الأغلبية الحكومية الحالية (العدالة والتنمية، التجمع الوطني للأحرار، الاتحاد الاشتراكي، الحركة الشعبية، الاتحاد الدستوري) و 5 أحزاب من المعارضة البرلمانية وهي (حزب الاستقلال، حزب الأصالة والمعاصرة، حزب التقدم والاشتراكية، تحالف فيدرالية اليسار، الاشتراكي الموحد) بالإضافة إلى حزب غير ممثل في البرلمان (حزب النهضة والفضيلة)؛
- أما على مستوى البرامج المقدمة على المستوى المحلي والجهوي، فلم تلتزم بتعزيز مشاركة النساء والشباب سوى في 45% من العينة موضوع الاستمارة، ولم تلتزم بالحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيز مقاومة المجالات الترابية لأثار التغيرات المناخية وبالانخراط في برامج الطاقات البديلة وبالمحافظة على الموارد المائية إلا في أقل من 50% و 33% و 32% و 42% من الحالات تواليا. والتزمت هذه البرامج بالرفع من الموارد المالية الموجهة لقطاعي التعليم والصحة وبضمان الحق في المدينة وبالحق في سكن لائق وبالحق في الثقافة وبدعم حضور اللغة الأمازيغية في الحياة العامة في 48% و 13.7% و 24.7% و 32% و 24% من الاستمارة تواليا؛

#### ● وتتجلى أهم الخلاصات الأولية فيما يلي:

- أكدت أحزاب الأغلبية والمعارضة بالبرلمان على مضمون الميثاق الوطني للتنمية ببرامجها؛
- ساهمت تداعيات جائحة كوفيد، في إعادة ترتيب أولويات السياسة العمومية في برامج الأحزاب واحتل الاستثمار في الرأسمال البشري عبر الحق في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية مواقع متقدمة في بناء وهندسة البرامج؛

## الملاحظة المستقلة والمحايمة للانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية 2021

- اكتفت أغلب برامج الأحزاب في موضوع الهجرة واللجوء، بعرض اجراءات وتدابير خاصة بمغاربة العالم، ولم يتم الانتباه إلى قضايا الهجرة واللجوء؛
- احتل الحق في الثقافة ومجتمع المعرفة، لأول مرة ببرامج الأحزاب، بما فيها المعرفة المعلوماتية موقعا مهما؛
- أجمعت عدد من الأحزاب على تعميم اللغة الأمازيغية إلا أن حزب واحدا قدم برنامجه باللغة الأمازيغية.

### ب. مناهضة التمييز ضد المرأة:

- في نطاق خطة عمله الرامية إلى تحقيق المناصفة، أولى المجلس الوطني لحقوق الإنسان مكانة خاصة لمبدأ مناهضة التمييز في ملاحظته للبرنامج في استحقاقات 08 شتنبر. وانطلاقا من الاستبيان الخاص بمسألة التمييز ضد النساء، ومن خلال رصد برامج الأحزاب ومجريات الحملة الانتخابية، يسجل المجلس الملاحظات التالية:
- في الوقت الذي تمثل فيه النساء أكثر من نصف (50.3٪) سكان المغرب فإنهن لا يشكلن سوى 46٪ من مجموع 17.983.490 مواطن مسجل في القوائم الانتخابية مقابل 54٪ من الرجال؛
- بلغ عدد المرشحات المسجلات لانتخاب أعضاء مجلس النواب 2,329 مرشحة بنسبة 34.17٪ من إجمالي عدد الترشيحات، منها 1,567 مرشحة في الدوائر الانتخابية الجهوية و762 في الدوائر الانتخابية المحلية. وتترأس النساء 97 قائمة في الدوائر الانتخابية المحلية كوكيلات لوائح؛
- ارتفع عدد المرشحات بالمجالس البلدية، مقارنة بانتخابات عام 2015. حيث وصل عدد المرشحات للمجالس البلدية والجهوية لانتخابات 8 سبتمبر 2021 إلى 47,060 (ما يقرب من 30٪ من مجموع المرشحين). بما في ذلك 23191 مرشحة للمجالس البلدية التي يتم انتخاب أعضائها عن طريق الاقتراع و23869 في البلديات الخاضعة لنظام الاقتراع الفردي؛
- يسجل أن ترشيحات النساء بلغت 34.17٪ لمجلس النواب، و30٪ لمجالس الجماعات، و40٪ للمجالس الجهوية، طبقا للمقتضيات القانونية، إلا أنه لا يزال عدد قوائم النساء المودعة خارج المقاعد المحجوزة للنساء محدودًا للغاية ولا تزال الأسقف الزجاجية الهيكلية قائمة وما زلنا بعيدين جدًا عن الهدف الدستوري المتمثل في المناصفة.

### ج. الأشخاص في وضعية إعاقة

أطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان وآليته الوطنية لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، في 13 غشت 2021، حملة توعية رقمية لتعزيز الحق في المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة. وذلك لإذكاء الوعي بالحق في المشاركة والمساهمة في تعزيز سبل ممارستهم وبدون تمييز كما هو منصوص عليه في دستور المملكة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. شكلت الحملة فرصة للتأكيد أن للأشخاص في وضعية إعاقة الحق في التصويت والترشح دون تمييز.

تشير المعطيات الأولية المتوفرة لحد الساعة لدى المجلس من خلال تتبع ورصد مدى مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة، إلى بداية تحول إيجابي على مستوى مشاركتهم في الاستحقاقات الانتخابية 2021 بالمقارنة مع الانتخابات السابقة، ومن أهم المؤشرات:

- 1- ارتفاع نسبة ترشيح الأشخاص في وضعية إعاقة حيث بلغ عدد الذين حصلوا على الترقية 120 مرشح ومرشحة أي بزيادة 60 في المائة بالمقارنة مع الترشيح في الاستحقاقات السابقة التي لم تتجاوز 50 مرشح ومرشحة؛
- 2- حاز عدد من المرشحين والمرشحات على مراتب متقدمة في اللوائح الانتخابية ومنهم كوكلاء اللائحة؛
- 3- تشكل النساء 13 في المائة من مجمل الترشيحات وحوالي 5 في المائة من هن يتصدرن رئاسة اللائحة؛
- 4- رشح 15 حزبا من أصل 31 منحت الترقية للأشخاص في وضعية إعاقة بينما في الانتخابات السابقة لم يتجاوز عدد الأحزاب التي وضعت تقفها في الأشخاص في وضعية إعاقة 3 أحزاب؛
- 5- يقدر 73 في المائة من المرشحين والمرشحات للمجالس المحلية و22 في المائة للمجالس الجهوية 5 وفي المائة لمجلس النواب؛
- 6- استعملت 3 أحزاب لغة الإشارات في حملتها الانتخابية.

### 2. ملاحظات ميدانية حول الحملة الانتخابية

انطلاقا من معالجة 3144 استمارة تخص ملاحظات حول الحملة الانتخابية، يخلص المجلس إلى تسجيل ما يلي:

#### أ. حالات عنف

- سجلت ملاحظات وملاحظي المجلس استعمال العنف في 149 حالة، منها 21 حالات عنف جسدي ومادي، وتبقى هذه الحالات معزولة وعددها قليل مقارنة بعدد أنشطة الحملة؛

## الملاحظة المستقلة والمحيدة للانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية 2021

- تابع المجلس بعض الحالات الدالة التي استعمل فيها العنف بأفورار (إقليم أزيلال) يوم 26 غشت، والدار البيضاء (ولاد عزوز) وواويزغت في 30 غشت، وتاليوين (إقليم تارودانت الشمالية) يوم 31 غشت وسيدي بنور، والصويرة، والبير الجديد، والزاك، وبنو انصار في 01 شتنبر، وبنو ملال، وتافراوت في 02 شتنبر، وجمعة اسحيم، وقرية ولاد موسى - سلا، والقنيطرة، والعيون، والسامرة، والراشيدية في 03 شتنبر، وسيدي المختار، و الرباط وفاس في 04 شتنبر؛
- وقف ملاحظو وملاحظات المجلس على مجموعة من حالات العنف اللفظي والمعنوي (السب والشتم والقذف) بين أنصار بعض المرشحين بجماعة الزاك إقليم كلميم، حي الانبعاث بجماعة خريبكة، جماعة ولاد امبارك ببني ملال، جماعة غفساي بإقليم تاونات، مدينة صفرو، حي أكوناف بالناظور.

### ب. التمييز والعنف ضد النساء

- قدمت مجموعة من الأحزاب السياسية قوائم نساء مجهولات الهوية / ملامح نسائية مجهولة الهوية ومرشحات بدون وجوه بينما تم تقديم جميع الرجال بوجوههم والمنتمين لنفس القوائم. كما وضعت هذه الأحزاب شعار الحزب في مكان صور المترشحات مما يشكل حرمانا من حق المرأة في المواطنة الكاملة ويكرس اشكال عنف جديدة تمس بالحقوق الإنسانية للنساء وتقوم بتضليل حقيقي للناخب؛
- رصد المجلس مجموعة من الحالات التي كانت فيها نساء ضحايا عنف والتي تتراوح بين التشهير والسب والقذف والتحرش خاصة في كل من جهة طنجة تطوان الحسيمة وجهة فاس مكناس وجهة مراكش أسفي.

### ج. مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة

- إن تأطير الأشخاص في وضعية إعاقة لأنشطة الحملات الانتخابية تجاوزت 12%، وتم تسجيل نشاط وحيد وفيديو وحيد استعملت فيه لغة الإشارة كما أن نسبة المنصات (الخاصة بأنشطة الحملة) التي تتوفر فيها الولوجيات لا تتجاوز 20%، في حين لم يتم تسجيل أي منشور انتخابي بطريقة البرايل، كما تم تسجيل 65 حالة تم فيها تغييب أشخاص في وضعية إعاقة من المنشورات الانتخابية.

#### د. الحق بالترشح

- يشارك في الانتخابات الجماعية 31 حزبا وتحالفا للأحزاب السياسية ولا منتمون. وتتوزع الترشيحات بين الرجال (70.13%) والنساء (29.87%). وبذلك تسجل الانتخابات الجماعية أدنى نسبة مقارنة مع انتخابات مجلس النواب والانتخابات الجهوية؛
- سجل المجلس حلتين فريدتين: ترشح شخص في افران برسم انتخاب أعضاء مجلس الجهة عن حزب معين، وكان نفس الشخص قد ترشح لانتخابات أعضاء غرفة التجارة والصناعة والخدمات (صنف التجارة) عن حزب آخر؛ تصریح شخص بالدار البيضاء بأنه وجد نفسه مرشحا للانتخابات بعد أن وقع وثائق حسنها، حسب تصریحه، تدخل في تمكين فرقته الموسيقية من قاعة للتسجيل؛
- تابع المجلس حالة السيد إسماعيل حمراوي عن حزب التقدم والاشتراكية الذي نشر فيديو يدعي فيه حرمانه من إيداع ملف ترشحه لانتخابات المجلس الجماعي لمدينة مريرت من طرف باشا المدينة. وسجل المجلس أن المعني بالأمر مرشح في الانتخابات الجهوية وهو وكيل اللائحة المقدمة باسم حزب التقدم والاشتراكية.

#### المغاربة المقيمون بالخارج والأجانب المقيمون بالمغرب

- عاين المجلس في مواقع ملاحظته ترشيح أزيد من 100 مغربي مقيم بالخارج لانتخابات 8 شتنبر، منهم 29 وكيل لائحة. ولم تستحضر أنشطة الحملة الانتخابية لحقوق مغاربة العالم سوى في 12.5% منها، بينما لم تستحضر حقوق المهاجرين سوى في 6.5% منها. وسجل المجلس في حلتين من أنشطة الحملة الانتخابية، استعمال عبارات أو سلوكات في حق الأجانب، بينما لاحظ المجلس اشتغال أجنب في الحملة الانتخابية في 32 حالة (الداخلة، العيون، الناظور، وجدة، ...). وسجل المجلس في 15 حالة (فاس، وجدة، العيون، الداخلة، الدار البيضاء) فتح نقاش بين مرشحين وأجانب حول البرامج.

#### ه. ادعاءات استعمال المال والهيئات

- اطلع المجلس على بث هيئة سياسية، يوم 27 شتنبر بالناظور، لفيديو تدعو فيه المواطنين والمواطنين إلى التصويت لفائدة مرشحها، وتذكرهم أن هؤلاء قدموا لهم مساعدات عينية ونقدية خلال الحجر الصحي المفروض بداية انتشار جائحة كوفيد-19؛

## الملاحظة المستقلة والمحيدة للانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية 2021

- سجل ملاحظات وملاحظو المجلس، في 49 حالة، ادعاءات تقاطعت بشأنها المعلومات لمحاولة استعمال الهبات العينية أو النقدية من أجل الحصول على أصوات الناخبين، منها 38 حالة لمحاولة استمالة ناخبين بهبات نقدية؛
- تأكد المجلس من توقيف مرشح من طرف القوات العمومية على خلفية توزيعه هبات نقدية بالبير الجديد يوم 06 شتنبر، وتوقيف شخص باولاد حسون يوم 04 شتنبر كان بصدد توزيع المال لاستمالة الناخبين، وتوقيف أخ مرشح بجماعة سيدي بوبكر - الرحامنة في 03 شتنبر ضبط بقيامه بتوزيع لوحات شمسية. كما عاين المجلس، يوم 05 شتنبر بالقصيبة، تسلم 8 أشخاص، شاركوا بالحملة لفائدة مرشح عن هيئة سياسية، أكياس بلاستيكية تحتوي على مشروبات من دكان بشكل متتابع ودون دفع ثمن المقننات. وسجل المجلس تنظيم أحد المرشحين لحفل شاي لمستخدمي المقاهي والمطاعم بالفقيه بنصالح (حضره 120 شخصا)، في 04 شتنبر، وزعت فيه هبات نقدية مع وعد بدعم المرشح المحلي؛
- سجل المجلس رواية بفاس المدينة، يوم 02 شتنبر، تدعي أن أنصار مرشح هيئة سياسية طلب بطائق التعريف الوطنية من المصوتين مقابل هبة مالية قدرها 200 درهم؛
- توصل المجلس بفيديوهات وأوديوات ياحدى المناطق يزعم مروجوها بتسجيلها لمرشحين يحاولون استمالة الناخبين عبر محاولة تقديم هبات ووعود، لم يستطع المجلس التحقق من صحتها، لكنه يبقى منشغلا بتسريب مراسلات.

### و. احترام الاحترازات الوقائية

- تدخلت السلطات العمومية لوقف تجمع خطابي بمراكش حيث أوقف باشا مقاطعة كليز نشاط للسيد عزيز اخنوش بفضاء المسرح الإقليمي بتاريخ 29 غشت 2021؛
- أوقف باشا مدينة تزنت يوم 5 شتنبر 2021 نشاطا يترأسه السيد سعد الدين العثماني معية وزير من حزبه؛
- سجل ملاحظو المجلس عدم احترام الإجراءات الاحترازية خلال المشاركة بالحملة، ومنها عدم احترام التباعد، عدم استعمال الكمامات، تجاوز عدد الأفراد المسموح به في التجمعات وقوافل السيارات؛
- عاين المجلس، في 60.3% من الاستمارات المخصصة لملاحظة الحملة الانتخابية، عدم التزام المرشحين والهيئات بالإجراءات الاحترازية للوقاية من انتشار كوفيد-19. وفي سياق متصل، لم يعاين المجلس

## الملاحظة المستقلة والمحيدة للانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية 2021

إلا في أقل من 19% من الحالات، قيام القائمين على الحملات الانتخابية بإجراءات تحسيسية بخصوص هذه الجائحة.

### ز. عدم احترام المعطيات الشخصية

- استعملت هيئات سياسية ومرشحات ومرشحين المعطيات ذات الطابع الشخصي لمواطنات ومواطنين، والذين توصلوا برسائل نصية تدعوهم للتصويت لفائدة هيئة سياسية، وذلك في عدد كبير من المدن.

### ح. حياد السلطات والمقيمين الدينيين وأماكن العبادة

- باستثناء بعض الحالات المعزولة يمكن القول ان السلطة التزمت بالحياد خلال الحملة الانتخابية. كما حدث في القرية وجماعة حصين بمدينة سلا حين تدخلت السلطات المحلية لفض النزاعات بين مرافقي بعض المرشحين يومي الخميس والجمعة ثاني وثالث شتنبر، غير ان ملاحظي المجلس رصدوا أيضا حالات الحياد السلبي كما حدث في عدد من المدن التي شهدت تنظيم مواكب ضخمة للسيارات؛

- اطلع المجلس على فيديو لمواطن يدعي استمالة السلطات له حيث حاول توضيح توصله بظرف يحمل معطياته للتصويت وبداخله منشور لأئحة حزب؛

- سجل المجلس في 30 حالة قيام أنشطة للحملة الانتخابية في أماكن للعبادة، كما سجل المجلس بانشغال، في 53 حالة، مشاركة مرشحات دينيات في أنشطة الحملة الانتخابية. وسجل المجلس كذلك تصريحاً للمقيمين ذات الصلة بالحملة الانتخابية.

### ط. مهمة الملاحظين

- سجل ملاحظي المجلس أن السلطات المحلية في بعض المناطق لم تدمهم ببعض المعطيات في بعض المناطق؛

- سجل المجلس حالة تعرض ملاحظ عن فدرالية رابطة حقوق النساء، يوم 31 غشت بمراكش، لعنف لفظي من طرف مرشح إحدى الهيئات السياسية. وفي نفس اليوم ونفس المدينة، تعرضت ملاحظة عن المجلس لمنعها من ممارسة مهامها من طرف عون للسلطة المحلية.

### 3. ملاحظات أولية الحملة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي

- شكلت وسائل التواصل الاجتماعية حاضنة أساسية للدعاية الانتخابية والإعلان عن الترشيحات وتقديم برامج الأحزاب وحشد الدعم والتواصل مع المواطنين والمواطنات بشكل عام وتعبير المواطنين والمواطنات عن آرائهم المتعلقة بالمشاركة في انتخابات 2021.
- غير أن التواصل على شبكات التواصل الاجتماعي، كما لاحظ المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يطرح على الأقل إشكاليتين أساسيتين، في علاقته بالانتخابات، وخاصة التصويت أو عدم التصويت يوم الاقتراع؛
- فمن جهة أولى، لا تشكل الفئة العمرية التي تمثل 73% بالنسبة للمسجلين في اللوائح الانتخابية، المؤهلين بالتالي للتصويت (35 سنة فما فوق)، سوى 23% من مجموع الحسابات (وليس حتى الأشخاص) المفتوحة بشبكة التواصل الاجتماعي الأكثر استعمالا بالمغرب؛
- من جهة ثانية، لاحظ المجلس أن ثلث الأحزاب السياسية المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية (على المستوى الوطني) لم تنشر أي محتوى على شبكات التواصل الاجتماعي، في حين لم يتجاوز عدد الأحزاب التي فاق منسوب نشرها عتبة 100 منشور طيلة 9 أيام (ما بين 26 غشت و3 شتنبر 2021)، على جميع شبكات التواصل الاجتماعي موضوع الملاحظة<sup>2</sup>، 9 أحزاب سياسية؛
- اعتمدت ملاحظة المجلس لوسائل التواصل الاجتماعي على مجموعة من المحاور التي ترتبط بسياق هذه الانتخابات بشكل عام واختصاصات المؤسسة بشكل خاص<sup>3</sup>، وسجل بهذا الشأن ملاحظاته الأولية التالية:

#### أ. التمييز والعنف الرقمي ضد النساء

- نشرت عدد من الأحزاب ملصقاتها الانتخابية بحجب صور النساء المرشحات منها ما حجب صور جميع النساء المرشحات ضمن اللوائح/الملصقات، بنسبة 26% من مجموع الحالات المرصودة في هذا السياق (أكثر من 500 دعامة تواصلية). كما رصد المجلس غياب التوازن على مستوى حجم الصور بين وكلاء لائحة الجزء الأول ووكيلات لائحة الجزء الثاني، بالنسبة للانتخابات المحلية والجهوية،

<sup>1</sup> المشاركة Vs المقاطعة

<sup>2</sup> اعتمد المجلس في ملاحظته الموضوعاتية لشبكات التواصل الاجتماعي بالخصوص على الشبكات الأكثر استخداما بالمغرب: فايسبوك، يوتيوب، انستغرام وتويتر.

<sup>3</sup> اعتمد المجلس لهذه الغاية على مقارنة تعتمد على الملاحظة العينية التي قام بها بملاحظات وملاحظو المجلس، من جهة، وعلى الرصد الذي يعتمد الكلمات المفتاحية المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية من جهة ثانية

## الملاحظة المستقلة والمحايمة للانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية 2021

بشكل تطغى معه، في عدد من الحالات المرصودة، صورة الرجل بشكل كامل وكبير بالمقارنة مع حجم صورة المرأة في نفس الملصق الانتخابي؛

- رصد المجلس منشورات عديدة للتممر (bullying) ضد مترشحات أو مساندات بسبب المهنة أو اللباس أو شكل الصور في الملصقات الانتخابية، وصل في بعض الحالات إلى حد التحرش والإيحاءات ذات الطبيعة الجنسية أو مهاجمة المعنيات انطلاقاً من لباسهن (جرى رصد أكثر من 500 منشور بخصوص إحدى الحالات في هذا السياق).

### ب. استعمال العنف

- تتبع المجلس عدة منشورات وفيديوهات توثق لاعتداءات جسدية، بعضها عنيف، ضد أشخاص وضد مترشحات/مترشحين وكذا لمواجهات ومطاردات وتراشق بين مناصري وفرق حملات انتخابية؛
- اطلع على ادعاء باعتداء بالسلاح الأبيض ضد مستشار برلماني بجماعة البير الجديد مطلع شهر شتنبر، وعلى مواجهات بالحجارة بالناظور (حي إكوناف) يوم الجمعة 4 شتنبر، وأحداث عنف بجماعة أولاد عزوز بإقليم النواصر يوم الأربعاء فاتح غشت، والاعتداء الجسدي على شخص، يبدو من خلال شريط فيديو أنه كان أمام منزله، وادعاء بالاعتداء بأسلحة بيضاء وهروات ضد مشاركين في حملة انتخابية بمنطقة بلقاع بإقليم اشتوكة أيت باها؛
- كما جرى رصد منشورات بادعاءات اعتداء على مقرات أحزاب والتعرض للتعنيف أو السب والقذف خلال الحملة الانتخابية.

### ج. الدعوة إلى العنف والكراهية

- سجل المجلس قيام أحد المترشحين بزاكورة بنشر تدوينة على صفحته على الفايسبوك تعكس دعوة إلى الكراهية والعنف و"الجهاد" ضد "الكفار"، عدلها صاحبها بعد تنبيه أعضاء من هيئة سياسية الذي ترشح باسمه. سجل المجلس، شعارات عنف في وقفة داعية لمقاطعة الانتخابات بمدينة الدار البيضاء؛
- سجل المجلس بانشغال كبير تدوينات لمعتقل سابق على خلفية السلفية الجهادية فيه تكفير لبعض الهيئات السياسية

#### د. حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

- سجل المجلس خرق عدد من المنشورات للحماية الواجبة للمعطيات ذات الطابع الشخصي والاستعمال غير القانوني لهذه المعطيات. تجلّى ذلك بالخصوص، في المنشورات المرصودة التي تضمنت، على سبيل المثال، نشر أسماء وأرقام بطائق التعريف الوطنية لمرشحات/مترشحين. كما رصد المجلس منشورات لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي يشتمون فيها توصلهم بإعلانات سياسية في إطار الحملات الدعائية للانتخابات عبر رسائل نصية قصيرة (SMS).

#### هـ. التضليل

- سجل المجلس انتشار فيديوهات لأحداث عنف وتهشيم سيارات خارج المغرب (اعتمادا على نمط ترقيم لوحات سيارات) وربطها بالسياق المغربي. كما عمدت عدة قنوات يوتيوب وصفحات، من ضمنها صفحات وقنوات يوتيوب أجنبية، على إعادة نشر فيديوهات قديمة وسياقات مختلفة وربطها بانتخابات 2021.

#### 4. ملاحظات أولية لمقالات الصحافة الوطنية

- قام المجلس بتتبع ما نشره 31 منبرا ورقيا و25 موقعا إخباريا إلكترونيا، بشكل يومي طيلة أيام الحملة الانتخابية. بالإضافة إلى رصد الإعلانات الانتخابية والسياسية على المنابر الصحفية؛
- اعتمادا على عينة الرصد التي بلغت أزيد من 1500 مقالا، سجل المجلس مقارنة 36% من المواد الصحفية للمواضيع الانتخابية انطلاقا من زاوية حقوقية، خاصة من خلال مناقشة قيمة حقوق الإنسان في البرامج الانتخابية (9,13%)، ثم المشاركة السياسية للمرأة (12%) ومشاركة الشباب (6,11%) ومشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة (2,7%)؛
- قاربت الصحافة الوطنية المواضيع الانتخابية أيضا انطلاقا من واقع وآفاق الحق في التنمية، المشاركة السياسية والحق في الترشح، الحق في الصحة وفي الشغل، الحكامة ومحاربة الفساد، العدالة الاجتماعية والمجالية، حقوق الطفل...؛
- 50 في المائة من المواد الصحفية المرصودة، خصصت حيزا للمساهمة في التوعية وتعزيز الثقافة الانتخابية ومواكبة الناخبات والناخبين، سواء من خليل تقديم معطيات عامة عن العملية الانتخابية أو من خلال تقديم إرشادات تتعلق بنمط الاقتراع... غير أن أكثر من 81,5% من المواد الصحفية لم تتضمن أي حيز خاص أو أي تذكير بالإجراءات الوقائية والاحترازية ضد كوفيد19، رغم الحالة الوبائية؛

## الملاحظة المستقلة والمحيدة للانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية 2021

- أكثر من 17% من المواد الصحفية المرصودة كانت "موجهة" ضد أحزاب سياسية مشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، خاصة ضد ثلاثة أحزاب من الأحزاب السياسية الكبرى، علاوة على المواد الصحفية الموجهة ضد جميع الأحزاب التي دبرت الشأن العام خلال العشر سنوات الأخيرة؛
- شكلت نسبة المواد الصحفية التي قامت بالدعاية لحزب سياسي معين أكثر من 30,8% من عينة الرصد، شملت بالخصوص خمس أحزاب كبرى، مع تسجيل تفاوتات غير كبيرة بين عدد المواد الصحفية المرصودة لصالح كل حزب من هذه الأحزاب الخمسة. أما فيما يتعلق بالمس بحقوق الغير في التغطيات والمواد الصحفية، فقد تجاوزت نسبتها ضمن التغطيات والمواد الصحفية المرصودة 4,5%، خاصة عدم احترام قرينة البراءة والحياة الخاصة وتوجيه اتهامات بالفساد، دون تقديم لما يمكن أن يفيد بذلك واستعمال المعطيات ذات الطابع الشخصي...؛
- بالنسبة للادعاءات المتعلقة بالخروقات الانتخابية أو المخالفات القانونية، فقد خصصت لها الصحافة الوطنية حيزا في تغطيتها وموادها تجاوز نسبة 15% من عينة الرصد، شملت بالأساس: ادعاءات استعمال المال (6,5%)، ادعاءات استغلال النفوذ (4,2%)، ثم العنف الجسدي واللفظي (2,1% لكل منهما)... كما برزت من خلال التغطيات الصحفية مواضيع دالة ركز عليها الخطاب الانتخابي للأحزاب والمرشحات والمرشحين. من ضمن ذلك بالخصوص الحكامة ومحاربة الفساد، الذي خصصت له أكثر من 8,5% من مجموع المواد الصحفية، ثم المشاركة السياسية للشباب بنسبة (7,7%)، فالحق في الصحة (7,1%)، الحق في التعليم (6,3%)، الاقتصاد (6,1%)، المشاركة السياسية للمرأة (5,3%)، كوفيد 19 (3,6%)...؛
- وإن كانت المشاركة السياسية للمرأة واحدة من المواضيع الدالة في الخطاب الانتخابي، فذلك لا يرتبط بالضرورة، في علاقة تناسبية، بحضور المرأة والمرشحة في التغطيات الصحفية. ذلك أن نسبة المواد التي تضمنت تصريحا أو تغطية لنشاط وكيلات اللوائح الانتخابية الجهوية مثلا لم تتجاوز 10,6%. كما لم تتعدى نسبة حضور المرشحات في التغطيات والمواد الصحفية، بشكل عام، نصف نسبة حضور الرجال.

### 5. ملاحظة مواطنة

- سجل المجلس توسع دائرة مشاركة المواطنين والمواطنات عبر مواقع التواصل الاجتماعي بالنقاش العمومي، ويعتبر المجلس هذه المنصات حاضنة للحقوق والحريات ضمن نموذج ناشئ للحقوق

## الملاحظة المستقلة والمحيدة للانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية 2021

والحريات فإنه يستحضر في مقارنته أن هذه الشبكات لا تعبر بشكل دقيق وعلمي عن التوجهات العامة للرأي العام الوطني، لاعتبارات متعددة، ولا سيما منها الاعتبارات الديمغرافية؛

- استعمل المجلس تقنية "الاستماع" (Listening) بواسطة تطبيق خاص، تتبع وحلل من خلالها مشاركة عينة أولية من 19 ألف مواطنة ومواطن في النقاش حول الانتخابات (في 7 أيام الأولى من الحملة)، بشبكة فيسبوك بنسبة 89% وتويتر بنسبة 7%. وكانت المشاركة المواطنة ضعيفة في اليوم الأول للحملة (أقل من 1000)، واستمرت في الارتفاع لتبلغ أزيد من 10.000 مشاركة يوم 01 شتنبر. وكانت انطباعات المواطنين والمواطنات، في مشاركتهم على مواقع التواصل بخصوص الانتخابات، إيجابية بنسبة 28%، وسلبية بنسبة 15% ومحيدة في 57%. وجاءت أزيد من 93% من المشاركات من المغرب، و84% منها بالعربية، و2.34% بالإنجليزية و2.29% بالفرنسية؛
- سجل المجلس دعوة نقابة إلى التصويت لصالح حزب معين، بينما دعت نقابتيين إلى التصويت العقابي ضد بعض الهيئات ومساندة أخرى. وسجل من جهة أخرى دعوة مجالس مهنية لفائدة المرشحين من المهنة ونقابات فئوية؛

- انطلاقا من الاستمارات المعدة لمساهمة جمعيات المجتمع المدني، لاحظ المجلس في 4.6% من الحالات وجود اتفاقات معلنة بين إحدى الجمعيات وهيئة سياسية في موضوع الانتخابات. وعان المجلس في أزيد من 20% من الحالات تقديم مرشحين لأنفسهم ك مسؤولين بجمعيات. كما عان المجلس 8 حالات، مساهمة جمعيات بشكل معلن في عملية اختيار مرشحين عن هيئات سياسية، بينما عان المجلس دعم جمعيات، غير معلن عنه، لفائدة هيئات سياسية، وعان المجلس في 5 حالات دعوة هيئتين للمواطنين بعدم المشاركة في الانتخابات؛

- سجل المجلس الانخراط المتزايد للجمعيات في ملاحظة الانتخابات والترافع لدى الهيئات السياسية بخصوص حقوق معينة ومقارنة البرامج، لكنه يبقى منشغلا من جهة بدعم جمعيات لمرشحين وهيئات دون اتفاقات معلنة تبرز مبررات الدعم على مستوى البرامج والمشاريع، ومن جهة أخرى باستغلال مشاريع اجتماعية وخيرية لبعض الجمعيات، والتي قد تكون من تمويلات عمومية، لفائدة مرشحين وهيئات سياسية؛

- سجل المجلس إطلاق مجموعة من المبادرات بمناسبة الاستحقاقات الانتخابية، من بينها على سبيل الذكر لا الحصر، (1) مبادرة مناصرة حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، التي قدمت معطيات بشأن الأحزاب التي رشحت أشخاصا في وضعية إعاقة، وتواصلت بشأن أعداد هؤلاء المرشحين،

## الملاحظة المستقلة والمحيدة للانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية 2021

واحتضنت لقاءات رقمية تواصلية معهم...، (2) المبادرات المواطنة لجمعية طفرة، التي أطلقت منصتين إلكترونيين للتعريف بالمرشحين وبرامج الأحزاب و"لعبة" عبارة عن كويز يمكن المشارك(ة) من التعرف على أكثر الأحزاب قربا وتعبيرا عن وجهة نظره(ا)، (3) ومبادرة جمعية سمس-مشاركة مواطنة، التي أطلقت منصة الكترونية "votematch" ، تجلّى هدفها بالأساس في مساعدة المواطنين و المواطنين، خاصة الشباب، على الاطلاع على البرامج الانتخابية الخاصة بالأحزاب السياسية ومقارنتها والوقوف على مدى تطابقها مع انتظارات المشاركين والمشاركين في الاستبيان الذي أعدته الجمعية لهذا الغرض؛

- على المستوى الإعلامي، سجل ملاحظات وملاحظي المجلس إطلاق عدد من المنابر الصحفية لاستوديوهات وبرامج خاصة لاستضافة الأحزاب والامناء العامون من أجل شرح برامجهم الانتخابية والتفاعل مع أسئلة الصحفيين بشأنها.

### 6. ملاحظة الداعين لمقاطعة الانتخابات

- من بين الوسومات (هاشتاك) الداعية لمقاطعة انتخابات 8 شتبر، يسجل المجلس هاشتاك #مامصوتينش الذي بدأ الترويج له قبل انطلاق الحملة الانتخابية، بحوالي 12 ألف منشور أو mentions في المجموع، اغلبها تغريدات على تويتر وتدوينات على الفايسبوك، ولا تدعو جميعها بالضرورة إلى مقاطعة الانتخابات؛

- رصد المجلس كذلك دعوات للمقاطعة لا تتضمن بالضرورة أي وسومات؛

- استعملت منشورات هاشتاك #مامصوتينش اللغة العربية والدارجة المغربية، ومن بينها حسابات وصفحات بالمغرب ينتمي أعضائها لحزب سياسي وجماعة أعلننا مقاطعة الانتخابات؛

- تمادت بعض دعوات المقاطعة، قبل انطلاق الحملة الانتخابية وأثناءها، إلى حد "تخوين كل من اختار المشاركة في الانتخابات"؛

- استوقف المجلس عند بعض المعطيات الدالة، انطلاقا من متابعته لتويتر، حيث أن 21% فقط من تدوينات تويتر (في نطاق الوسم المشار إليه أعلاه) من المغرب، 22% من ألمانيا، 11% من بلجيكا، 8% من العراق...

- عين المجلس تنظيم حزب لمسيرة بالدار البيضاء بمنطقة سيدي البرنوصي، شارك فيها أقل 14 شخصا، بشعارات تشرح موقفه الداعي إلى مقاطعة الانتخابات وتشتكي اقضاءه من الولوج إلى

## الملاحظة المستقلة والمحايمة للانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية 2021

الاعلام العمومي. وقد لاحظ المجلس أن منظمي النشاط قاموا بحملتهم بكل حرية وتواصلوا مع المواطنين والمواطنات. وتدخلت السلطة العمومية، بعد قطع المسيرة لمسافة 600 متر تقريبا، عند وصولها لسوق (حي طارق) من أجل إزالة لافتة كانت تعيق حركة مرطادي السوق، ثم انسحبت السلطات العمومية. وبعد ذلك استمر منظمو المسيرة في نشاطهم وتواصلهم مع الساكنة، وأعطوا تصريحات صحفية في الموضوع. ونظم ذات الحزب، بنفس المدينة، بمنطقة درب السلطان، يوم 04 شتنبر، بنشاط متحرك (15 مشاركا) على طول زنقة ملوية وشارع بني مجيلد، بحملة تدعو إلى مقاطعة الانتخابات، معززين بلافتة كبيرة بها موقف حزبهم، بحضور الصحافة. ولم تتدخل السلطات العمومية سوى بعد وقوع مشادات مع أنصار حزبين آخرين، بالقرب من مقرهما، حيث قامت بمصادرة اللافتة. واستمر مناصرو الحزب في نشاطهم بعد ذلك. وسجل المجلس كذلك تنظيم نفس الهيئة لمسيرات يوم 04 شتنبر بسوق بمدينة وجدة، وسوق بضواحي مدينة الجديدة (سبت سايس) وأزمور، رفعت فيها شعارات داعية لعدم المشاركة في الانتخابات. ونظمت ذات الهيئة في طنجة في أحياء بني مكادة ومغوغة أنشطة مماثلة يوم 06 شتنبر، وعين المجلس تدخل السلطات الداعين للمقاطعة (عددهم 10 تقريبا) لمقرات هيئة سياسية تقوم بحملتها انتخابية وانتقلوا بعد ذلك لساحة الأمام بمركز المدينة وأعطوا تصريحات للصحافة؛

- صرح الأمين العام للحزب منع مسيرات أعضاء حزبه الداعين للمقاطعة في طنجة والبيضاء والقنيطرة وكلميم والخميسات والمحمدية والسماح الآخرين بالدعوة للمقاطعة بمدن أخرى.
- وقف المجلس انطلاقا من 21 غشت وعلى امتداد فترة الحملة الانتخابية على مجموعة من المقالات والندوات الافتراضية التي تعبر عن موقف يدعو إلى مقاطعة الانتخابات. ويتعلق الأمر ببعض المواقع الالكترونية التابعة لجماعة العدل والاحسان التي نشرت مقالات وتصريحات لبعض أعضائها تشرح وجهة نظرها الداعية إلى مقاطعة الانتخابات.
- لاحظ المجلس، ببوجدور يوم 03 شتنبر، وأثنا قيام مجموعات من مساندي المرشحين لحملتهم الانتخابية، تدخل سيدة بشعارات ذات آراء سياسية معارضة لمغربية الصحراء، تصحبها سيدة أخرى، (والتي استمرت في باستفزاز مواطنين ورفعت شعاراتها. ولم يسجل ملاحظي المجلس أي ردة فعل لا من السلطات أو من الذين ينظمن الحملة، وتم نشر شريط الفيديو)؛
- إقدام "شبكة إعلامية" على طرد ثلاث من منتسبيها لانخراطهم في الاستحقاقات؛
- تنظيم حملة عبر شبكات التواصل يدعو إلى مقاطعة الانتخابات؛

## الملاحظة المستقلة والمحيدة للانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية 2021

- إطلاق حملة عنيفة ضد صحفي ومراسل لقناة يقود حملة لصالح حزب سياسي مغربي بالعيون.

### 7. ملاحظة يوم الاقتراع

- استخرج المجلس معطياته بخصوص يوم الاقتراع من 964 استمارة التي قام ملاحظوه بتعبئتها، ومن الملاحظات النوعية التي توصل بها؛
- قام المجلس بتغطية 4.8% من مكاتب التصويت التي بلغت خلال هذه الاستحقاقات أزيد من 40000 مكتب تصويت؛
- سجل المجلس 13 حالة منع لملاحظيه من ولوج مكاتب التصويت (من أصل 2310 مكتب تمت ملاحظتها). كما سجل في 21 حالات شكايات لمجموعات معتمدة منع ملاحظوها في بعض المناطق من دخول مكاتب التصويت. وتابع المجلس هذه الحالات 34 وتم حل اشكالاتها في أزيد من 18 مكتب.

### افتتاح مكاتب التصويت:

- سجل المجلس أن افتتاح مكاتب التصويت مرت في ظروف عادية في مجموع مواقع الملاحظة؛
- عاين المجلس، في 98.6% من الحالات حضور رئيس مكتب التصويت قبل افتتاح هذا الأخير، وقد تم تعويض الرؤساء الغائبين في جميع الحالات التي تغيب الرئيس المعين سابقا. بينما حضر مساعدو الرئيس قبل الافتتاح في 96.9% من الحالات، بينما تم تعويض الغائبين في 2.7% من الحالات. وافتتحت مكاتب التصويت على الساعة 8 صباحا في 95.3% من الحالات، وتوفر المطبوع الخاص بإنجاز التقارير في 98.3% من الحالات، والمداد الغير قابل للمحو بسهولة في 98.3%، واللوائح الانتخابية في نظيرين في 99.7% من الحالات. وفي 92.6% من الاستمارات، كانت مكاتب التصويت، عند افتتاحها، مجهزة بوسائل الوقاية من كوفيد-19؛
- لاحظ المجلس أنه في 7.1% من الحالات فقط، ترأست امرأة مكتب التصويت.

### سير عملية الاقتراع:

- عاين المجلس، في 1.9% من مواقع الملاحظة، قيام أشخاص بتوزيع منشورات تدعو للتصويت على رمز معين، وفي العديد من الحالات، خرق الصمت الانتخابي، منها استمرار حمل سيارات للمصقات الانتخابية، والاستمرار في تعليق لافتات انتخابية بعد 12 ليلا؛

## الملاحظة المستقلة والمحايمة للانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية 2021

- لاحظ المجلس أنه في 14,1% من الحالات لم تكن مكاتب التصويت في الطابق الأرضي، وأنه في هذه الحالات، فالبنية لا تتوفر على مصعد إلا في أقل من 13% منها. كما سجل المجلس عددا من الحالات التي كانت "التصميم العام" غير مناسب للأشخاص في وضعية إعاقة (ارتفاع طاولة المعزل أو ضيقه، ضيق مدخل المكتب، وجود عتبات، ...). وسجل المجلس في 87 حالة استعانة ناخب في وضعية إعاقة بناخب من اختياره؛
- سجل المجلس في 18 مكتب تواجد المعزل بجوار نافذة، ما يمكن أن يمس بسرية الاقتراع، وفي 17% من الاستمارات عدم إعلان الكاتب بصوت مسموع للاسم الكامل والرقم الترتيبي للناخب. وفي 3.3% من الاستمارات تم تسجيل حالات لم يتم التحقق من هوية الناخب، كما تم تسجيل 6 حالات بها محاولة لانتحال صفة ناخب. وسجل المجلس كذلك في 36% من الحالات إدخال أجهزة يمنعها القانون (هاتف نقال، جهاز معلوماتي، آلة تصوير) إلى مكاتب التصويت؛
- سجل المجلس في 37.4% من الحالات صعوبة لدى الناخبين في التمييز بين صندوقي الاقتراع، و7 حالات قام فيها ناخب بوضع علامة التصويت خارج المعزل، و8.5% من الحالات لم يقيم فيها رئيس المكتب بوضع علامات بمداد غير قابل للمحو بسرعة على يد المصوت، بينما لم يعين المجلس عدم وضع إشارة أمام اسم المصوت في طرة لأئحة الناخبين إلا في 1.5% من الحالات؛
- ولم يعين المجلس تصويتنا بالوكالة (بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج) إلا في 15 حالة، وفي حالتين تم رفض التصويت بالوكالة؛
- وسجل المجلس أن ممثلي اللوائح والمرشحين قد أبدوا ملاحظات أو اعتراضات بخصوص عملية التصويت في 8.8% من الاستمارات، منها اعتراضات على استعمال الهواتف داخل المعزل، وعدم الإعلان عن اسم الناخب بصوت مرتفع، إلى غير ذلك من الملاحظات والاعتراضات. لكن الغريب منها ملاحظات واعتراضات على تقديم المساعدة لأشخاص في وضعية إعاقة في حالات عديدة ودالة.
- تم رصد أحداث عنف بين المتنافسين ومساعدتهم في أكثر من مكتب أو في محيطه؛
- قدم حزب التقدم والاشتراكية شكاية الى السيد وكيل الملك بخصوص توزيع مبالغ مالية من طرف مرشح حزب اخر؛
- تسجيل وفاة شخص بأكادير بعد ضبطه بارتكاب مخالفة داخل مكتب التصويت فتح تحقيق بخصوص الحادثة؛

## الملاحظة المستقلة والمحيدة للانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية 2021

- تسجيل توقيف شخصين بالبرنوصي (الدار البيضاء) على خلفية اشتباههما في استعمال هبات نقدية لاستمالة الناخبين؛
- توصل ملاحظي المجلس بمعلومات عن تعرض مراقب بطنجة (السواني) للاعتداء بالسلاح الأبيض (صورة)؛
- توصل ملاحظو المجلس بفيديوهات تزعم توزيع مقابل مادي لناخبين مفترضين (الصخور السوداء -الدار البيضاء، فاس، طرفاية، ...) لا يمكن التحقق من صحتها؛
- عاين المجلس توقيف أشخاص مدخل مركز تصويت بجماعة الغنادرة، سيدي بنور، على خلفية تشابك سكان دواوين بسبب أحقية كل منهما في مكتب التصويت. وعاين المجلس كذلك تدخل السلطات العمومية وتم الاتفاق على تناوب بين الدواوين في الولوج لمكتب التصويت؛
- توقيف أشخاص على خلفية الاعتداء على رئيس مكتب بجماعة أولاد سيطة (بالقرب من الواليدية)، وتم نقل رئيس المكتب إلى المستشفى وتعويضه بعد ساعة من توقيف المكتب..؛
- توصل العديد من المواطنين برسائل اسمية على عناوينهم الخاصة بالحسيمة من طرف حزب معين تدعوهم للتصويت على مرشحيه؛
- معاينة ملاحظي المجلس بعين المرج تاونات اقتحام شخص يحمل سكيناً لمكتب التصويت (دار الشباب الرميلة) والتهجم على كل من بداخله قبل تدخل السلطات الأمنية وتوقيفه. وصرح المقتحم بتعرض أخيه المرشح لاعتداء من طرف أنصار مرشح آخر ؛
- تسجيل ضبط ناخبين يقومون بتصوير ورقة التصويت الفريدة داخل المعزل؛
- تسجيل تقديم وكالات زورة باسم المغاربة بالخارج لرئيس المكتب، وقد تم إيقافهم والاستماع اليهم من طرف الشرطة.

## VII. خلاصات أولية عامة

- انطلاقاً من المستجدات القانونية والتنظيمية وبناء على مختلف أشكال الملاحظة التي قام بها، الميدانية والموضوعاتية والافتراضية، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم خلاصاته الأولية:
- 1- تسجيله أن عملية الاقتراع مرت طبقاً للمساطر المحددة وأن الملاحظات التي استقاها ملاحظو المجلس لا تمس بشكل عام بمؤشرات الشفافية؛

## الملاحظة المستقلة والمحايمة للانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية 2021

- 2- تسجيله بأن المستجدات القانونية لانتخابات 2021 عملت على توسيع التمثيلية السياسية للمجتمع عبر القاسم الانتخابي وتعزيز مشاركة المرأة عبر اللوائح الجهوية وتوسيع المشاركة السياسية في الانتخابات وفي عملية التصويت بتحديد يوم واحد ثلاثة استحقاقات وذلك رغم الحالة الوبائية؛
- 3- تمييزه لاحترام دورية وانتظام الانتخابات في ظروف استثنائية وغير مسبوقه لضمان سير المؤسسات التمثيلية للمجتمع؛
- 4- دعوته مختلف الفاعلين الى التفكير بأفق استشرافي استباقي في تطوير سبل التعامل مع الأزمات المحتملة في المستقبل؛
- 5- تسجيله لارتفاع نسبة المشاركة باعتبارها ركيزة لفعالية الحقوق والتي تضمن توطيد وتمكين المغاربة من حقوقهم؛
- 6- استحضاره للإجراءات الاحترافية منذ انتشار جائحة كوفيد والتي مكنت من تنظيم الاستحقاقات الثلاثة، وانشغاله بما يمكن أن يؤثر عدم احترام الاحترافات على الحالة الوبائية ؛
- 7- اعتماده لمنهجية جديدة في ملاحظة الانتخابات، تقوم على ملاحظة سير جميع مراحل العمليات الانتخابية في الفضاء الواقعي إضافة الى الفضاء الرقمي مع ادراج ملاحظة موضوعاتية فيما يخص برامج الأحزاب وحقوق المرأة والأشخاص في وضعية إعاقة. وقد مكنت هذه المقاربة الجديدة من تسليط الضوء على تفصلات العلاقة بين العمليات الانتخابية وحقوق الانسان وتحديد بعض عناصر تقييم مستوى حضور حقوق الانسان في البرامج الحزبية؛
- 8- تأكيده على أهمية احترام انتظام الاستحقاقات الانتخابية في سياق ظروف استثنائية غير مسبوقه؛
- 9- ان المعطيات المتعلقة بحضور النساء في الاستحقاقات الثلاثة تؤكد استمرار التفاوت بين تطور المنظومة القانونية والعقليات في المجتمع. فبينما عززت الاليات القانونية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية (من خلال تخصيص اللوائح الجهوية للنساء على مستوى الانتخابات التشريعية وخلق لوائح للنساء ومقاعد ملحقة في الجماعات الخاضعة للاقتراع الفردي)، فإن أثر القانون على التمكين السياسي للمرأة عبر تحسين وضعها الاعتباري في المجتمع يبدو محدودا وبطيئا، كما يؤشر على ذلك ضعف الترشيحات النسائية خارج اللوائح الجهوية المخصصة حصريا للنساء. كما يعبر عن انشغاله العميق والحدث غير المسبوق المتمثل في حجب صور نساء "مرشحات بدون وجوه" على الملصقات الانتخابية؛

## الملاحظة المستقلة والمحيدة للانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية 2021

10-ملاحظته لتطور عدد الترشيحات المقدمة برسم الاستحقاقات الثلاثة لسنة 2021 مقارنة بسابقاتها، وترشيحات الشباب، وكذلك النسبة المرتفعة لترشح المنتخبين المنتهية ولايتهم بما يفوق 66% من الدوائر الخاصة بمجلس النواب، كما أن أزيد من 40 % من الدوائر هم مرشحون انتهت ولايتهم؛

11-شجبه لأشكال عنف عديدة خلال فترة الحملة الانتخابية وخلال يوم الاقتراع، ونسجل انخفاض في عددها بالمقارنة مع الاستحقاقات السابقة. وفي انتظار تدقيق هذه الحالات وإحصائها والتحقق فيها وترتيب الجزاءات القانونية الضرورية من طرف السلطات المختصة، فإن المجلس يدين كل الممارسات العنيفة بجميع أشكالها ويشدد على أهمية تأطير الأحزاب لحملاتها ودعم قدرات القائمين على تديرها؛

12-مطالبته بتوسيع ممارسة حرية التعبير التي ميزت الانتخابات سواء في الفضاء العمومي الواقعي أو الافتراضي، بما في ذلك دعاة مقاطعة الانتخابات، ويدعو الى توسيع الفضاء لكل التعبيرات ومراجعة الفصول القانونية التي تحد من ممارستها؛

13-تثمينه في إطار متابعته لبعض أشكال الملاحظة المواطنة للانتخابات، لبروز مجموعة من المبادرات المواطنة التي عملت على خلق منصات للتفاعل بين المواطنين حول البرامج الانتخابية لمختلف الأحزاب والهيئات السياسية؛

14-استغرابه للاتهامات المتبادلة باستعمال المال، خاصة بين أربعة أحزاب خلال الحملة الانتخابية، ويؤكد على أهمية إعمال آليات الانتصاف التي يتيحها القانون لتعزيز مؤشرات نزاهة الانتخابات؛

15-تسجيله لبرامج عدد من الأحزاب لإشكالية العدالة المحلية كإجراءات فقط، فإن المجلس يشدد على أهمية مراعاة دور الوحدات المحلية في إنتاج الثروة وتعزيز فعالية الحقوق وضمان تكافؤ الفرص والمساواة بين الجميع؛